

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً أ) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويلت

يحال إلى لجنة التعميم كمرحلة أولى للدراسة والتقرير
 بتاريخ ١٢/٢٥/٢٠٢١

State of Kuwait



دولة الكويت

اقترح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً)

إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية

-بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٤ إبريل ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

تضاف مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً) إلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه نصها الآتي:

المادة (١٥ مكرراً):

" يحظر على أي جهة حكومية الإعلان عن طلب موظفين غير كويتيين ما لم يتم الإعلان عن هذه الوظائف المطلوبة ومرور مدة لا تقل عن ثلاثة شهور من تاريخ الإعلان عنها دون أن يتقدم أي مواطن مستوفي للشروط المطلوبة.

وفي حال التعاقد مع غير الكويتيين يكون هذا التعاقد لمدة سنة ولا يتم التجديد له بعد هذه السنة قبل الإعلان عن هذه الوظيفة مرة أخرى ودون أن يتقدم لها أحد من الكويتيين".

State of Kuwait



دولة الكويت

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً)

إلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية

بالرغم من توافر الكوادر الوطنية التي يجب أن تكون لها الأولوية في التوظيف تقوم بعض الجهات والمؤسسات الحكومية بتعيين موظفين غير كويتيين سواء عن طريق الإعلان أو التعيين المباشر خاصة في ظل ازدياد نسبة البطالة عام بعد عام دون إيجاد الحلول للقضاء عليها وهو ما يرهق كاهل كل أسرة كويتية وهي ترى أبناءها عاجزين عن الحصول على وظيفة، ونظراً لازدياد وتراكم عدد طلبات الكويتيين الراغبين في التوظيف وللوصول لنسبة تكويت الوظائف العامة في الدولة بنسبة (١٠٠%) .

لذا أعد هذا الاقتراح بقانون الذي ينص على إضافة مادة جديدة إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية تقضي بمنع الجهات الحكومية الإعلان عن طلب موظفين غير كويتيين ما لم يتم الإعلان عن هذه الوظائف المطلوبة ومرور مدة لا تقل عن ثلاثة شهور من تاريخ الإعلان عنها دون أن يتقدم أي مواطن مستوفي للشروط المطلوبة، وفي حال التعاقد مع غير الكويتيين يكون هذا التعاقد لمدة سنة ولا يتم التجديد له بعد هذه السنة قبل الإعلان عن هذه الوظيفة مرة أخرى ودون أن يتقدم لها أحد من الكويتيين.

الفصل التشريعي السادس عشر دور الانعقاد الثاني

٨١٠